

الأصالة والمعاصرة المغربي يطوي صفحة خلافاته الداخلية

وبيّن عبد اللطيف الغلبزوري الأمين العام الجهوي لحزب الأصالة والمعاصرة بمدينة تطوان في تصريح لـ "العرب" أن "الخلافات بين التيارين لم تَطو بشكل نهائي وإنما سيتم ذلك تدريجياً، إذ ستشكل لجنة داخلية من الطرفين للانتخابات على حل ما استشكل من المشاكل وهذا يتطلب وقتاً". وفي ما يخص التفاهات الرئيسية داخل الحزب فهي "ترتكز على حل الخلاف المتعلق باللجنة التحضيرية وهو أمر واقع لأن القضاء بت فيه والذي أعطى الشرعية لعمل اللجنة، وكذلك الاتفاق على عقد المؤتمر الرابع الأسبوع الأول من شهر فبراير في أقصى تقدير، والذهاب بشكل موحد للمؤتمر"، حسب تعبير الغلبزوري.



عبد اللطيف الغلبزوري
الحزب مستعد سياسياً
وانتخابياً لمواجهة
خصومه

وكانت محكمة الاستئناف بالعاصمة قد قضت مطلع الشهر الجاري بالحكم لصالح "تيار المستقبل" ضد الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة حكيم بنشماس، وإلغاء قرار المحكمة الابتدائية القاضي بطلان انتخاب سمير كودار رئيساً للجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للحزب.

ويعتقد الغلبزوري، أنه "رغم الوهن الذي أصاب الحزب بعد الصراع الذي وقع بيننا فالحزب مستعد سياسياً وانتخابياً لمواجهة خصومه، لافتاً إلى أنه "بعد انقضاء فترة جديدة سيكون للحزب نفس جديد وقادر على المنافسة".

ومع التصدع الذي بلغ ذروته مع اقتراح المؤتمر الرابع، والتنافس المحموم بين التيارين المتقسمين على الظفر بزعامته وتيسير شؤونه مستقبلاً، جدد بنشماس دعوته لكل قيادات الحزب لاستنهاض همهم للتفرغ من جديد، بحسن نية وبروح إيجابية بناءة، لعل على ما تأسس الحزب من أجله، في سياق وطني وإقليمي وجوهي ودولي لا يسمح بإهدار المزيد من الوقت والطاقات.

وقرر الحزب المعارض التوجه "بنفس وحدوي دامج نحو المؤتمر الوطني الرابع، كخطوة تنظيمية سياسية ينبغي أن يقدم فيها الحزب أجوبة واضحة لانتقادات الشارع وللتحديات المترتبة بالبلد".

ودعا المكتب السياسي للحزب الأصالة والمعاصرة للجنة التحضيرية المصادق عليها من طرف المجلس الوطني والتي يرأسها سمير كودار للاجتماع بكامل أعضائها في الرابع من يناير القادم، من أجل تحديد تاريخ المؤتمر في أقرب الأجال والتحضير الجماعي لكل الاستحقاقات السياسية والبرنامجية والتنظيمية واللوجيستية المرتبطة به، بهدف الدفع بمبادرة الصلح والوحدة إلى كامل مداها.

محمد ماموني العلوي

الرباط - قرر حزب الأصالة والمعاصرة المغربي (أكبر حزب معارض) إنهاء خلافاته الداخلية التي هدته وحدته ووصلت إلى القضاء، على إثر إعلان قياداته المصالحة وطى نهائي لصفحة الخلافات التي دامت أشهراً طويلة. وأعلن المكتب السياسي للحزب خلال اجتماع له عقد، الأربعاء، دعوة من حكيم بنشماس، الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة، وفاطمة الزهراء المنصوري، رئيسة المجلس الوطني عن التوصل إلى مصالحة بين قياداته، مشيراً إلى عمله على "التعبئة القصوى من أجل استعادة وهج الحزب ومكانته داخل الحقل السياسي الوطني".

وشدد الحزب في بيان توصلت إليه "العرب" بنسخة منه، أنه "بعد مداوات مستفضة، طبعها وعي حاد بجسامة المسؤولية، قرر المكتب السياسي التفاعل بشكل إيجابي مع المبادرات الداعية إلى تحصيل وحدة الحزب ولم شمل مناضلاته ومناضليه".

وأشار الأمين العام للأصالة والمعاصرة، إلى أنه "كان دوماً ولا زال مع وحدة الحزب، مُعرباً عن رغبته الصادقة في دعم هذه المبادرة ومساندتها، واستعداده للتجاوب مع مخرجاتها بغية إنضاج كل الشروط لكسب رهان الوحدة الحزبية بعيداً عن لغة الغالب والمغلوب، وحسابات المنتصر والمنهزم، من أجل المصلحة العليا للحزب والوطن".

وكان الحزب قد تعرّض إلى حالة انقسام نتيجة خلافات بين أزمينه العام، وحكيم بنشماس، وقيادات عارضت استمراره على رأس أكبر حزب معارض في المملكة، قسمته إلى تيارين: الأول وهو تيار المستقبل المتأزق لبنشماس الذي يقم رؤية جديدة للحزب، بينما يركز التيار الثاني، الذي يدعم بنشماس، على الشرعية المؤسساتية كأساس لأي تغيير محتمل ويرفض الانقلاب على كودار المؤسسة.

ثم، تصاعدت وتيرة الخلاف داخل الحزب بعدما قرر بنشماس عزل أحمد أخشيشن من منصب نائب الأمين العام للحزب، وإعلان شغور منصب الأمين العام الجهوي في تسع جهات (مقاطعات) من أصل 11، انتقاماً من الأصوات المعارضة له. كما أعلن بنشماس عدم شرعية استمرار اجتماع اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني الرابع للحزب، وعلني رغم حدة الخلافات من تجاوزها والتفاعل مع دعوات المصالحة، وتوجت مساعي الصلح مؤخراً ببلورة صيغة توافقية تقرب وجهات النظر بين كل الأطراف على إثر الخلاف الذي فجر بشأن اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني الرابع لحزب الأصالة والمعاصرة، وما تلاه من توترات وتجادبات واصطفافات أثرت بشكل سلبي على الأداء التنظيمي والسياسي للحزب.

أحزاب تونس ترفض تورط تونس في أي نزاع عسكري في ليبيا

الأحزاب ترفض تورط تونس في أي نزاع عسكري في ليبيا



تتديد محلي واسع بزيارة أردوغان

الوحد الممكن في ليبيا هو منع التدخل الدولي في الصراع الدائر هناك وحذر الاتحاد العام التونسي للشغل، أكبر المنظمات الوطنية في تونس، الدولة من مغبة التورط في الأتحلاف الدولية على خلفية النزاع الليبي، داعياً إلى منح أولوية الوساطة لدول الجوار.

وطالب الاتحاد، الذي يتمتع بنفوذ قوي في تونس، بأن تراعي السياسة الخارجية التونسية المصلحة العليا للبلاد، ورفض التورط ضمن الأتحلاف الدولية التي وصفها بـ "المشبوكة" في ليبيا.

وربط مراقبون توقيت زيارة أردوغان إلى تونس بتوقيع الاتفاق العسكري مع حكومة السراج وإعلانه الاستعداد لدعمه عسكرياً في مواجهة الجيش الوطني الليبي الذي يخوض معركة لتحرير طرابلس من الإرهاب.

ويشير الاتفاق الأمني الموقع بين حكومة الوفاق الوطني في ليبيا وتركيا نقاشات في تونس التي تشتد مع ليبيا بحدود تمتد على نحو 500 كيلومتر وتعد شريكاً اقتصادياً مهماً.

الشعب يطلب عقد جلسة عامة استثنائية ودعوة وزيري الشؤون الخارجية والدفاع الوطني للإستماع إليهما لمعرفة خفايا الزيارة غير المعلنة للرئيس التركي وإطلاع الشعب على هذا الملف الخطير".

واعتبر الحزب الدستوري أن "غموضاً حفا بالزيارة غير المعلنة للرئيس التركي، مميزة أنه كان مرفوقاً بوفد رفيع المستوى من بينه وزير الدفاع والخارجية ورئيس جهاز الاستخبارات".

ويشير المراقبون إلى أن توسع دائرة التتديد بزيارة أردوغان إلى تونس تأتي في ظل المستجدات الدولية وإصرار تركيا على توسيع نفوذها في ليبيا على شاكلة الدور الذي تحظى به في الملف السوري أمام مخاوف من تورط تونس في سياسة المحاور.

وأكدت حركة الشعب أن "أي اصطفاك وراء محور تركيا - قطر يمثل خطراً حقيقياً لأمن تونس وسلامة أراضيها".

ولاحظت الحركة أن أي تدخل عسكري تركي دعماً للجماعات الإرهابية يمثل تهديداً لأمن تونس، مشددة على أن "الحل

أجمعت أغلب الأحزاب التونسية على ضرورة نأي تونس عن الصراعات الدولية، حيث رفضت الزج بتونس في النزاع الليبي على إثر زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان للبلاد، وسط تصاعد التكتلات بمساعي أنقرة جرت تونس لسياسة المحاور وتوريطها في النزاع في ليبيا.

واوضحت الرئاسة التونسية أن تونس طرحت مبادرة للسلام هدفها تجميع الفرقاء الليبيين على طاولة واحدة.

ورغم ذلك أعربت الأحزاب عن مخاوفها من تجاوز تونس سياسة الحياد في سياستها الخارجية والاصطفاف وراء المحور التركي وحكومة الوفاق، ما يضر مصالح البلاد ويهددها.

وأصدرت أحزاب تونس بياناً منددة بزيارة الرئيس التركي وتصعيد الحرب في ليبيا ومن بينها حركة الشعب وحركة مشروع تونس وحزب العمال والحزب الدستوري الحر، إضافة إلى اتحاد الشغل (أكبر منظمة نقابية في البلاد).

وقالت كتلة الحزب الدستوري الحر إنها "تقدمت إلى رئاسة مجلس نواب

تونس - استتكرت أحزاب تونسية الزيارة المفاجئة وغير المعلنة للرئيس التركي رجب طيب أردوغان التي قام بها، الأربعاء إلى تونس، في ظل التوجس من أهدافها ومساعيها لجرت تونس إلى النزاعات الدولية، وبصفة خاصة إقحامها في الصراع الليبي.

وتصدّر الملف الليبي المحادثات بين أردوغان والرئيس التونسي قيس سعيد، وتزامنت مع تصاعد النزاع في ليبيا، إضافة إلى توقيع أنقرة لاتفاق عسكري مع حكومة الوفاق برئاسة فائز السراج يعرض سيادتها للانتهاك.

واعتبر مراقبون الزيارة بمثابة محاولة تركية عميقة للاتفاق لمواجهة التحرك اليوناني للتصدي لاتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا، ومحاولة من أردوغان لإضفاء الشرعية على اتفاقية تالقي انتقادات محلية ودولية واسعة بانزاع تاييد من دول الجوار الليبي وبرزهم تونس.

وفيما نفت الرئاسة التونسية، الخميس، وجود أي حلف مع أحد أطراف النزاع في ليبيا رداً على ما ورد في تصريحات الرئيس التركي ووزير داخلية حكومة الوفاق الوطني في ليبيا، اللذين أشارا إلى دعم تونس لحكومة الوفاق، إلا أن زيارة أردوغان إلى تونس ضمن وفد يضم وزير الدفاع والخارجية ومدير المخابرات ومستشارين أمنيين، دفعت إلى تكتلات على السطح بالتحضير لتدخل عسكري وشيك في ليبيا.

الغنوشي يُرجح منح الثقة للحكومة السبت

إلى اتفاق مع الأحزاب السياسية لتكوين ائتلاف حكومي. وأعلن الجملي الإثنين الماضي عن تشكيل حكومة تضم كفاءات مستقلة عن الأحزاب بعد فشل المشاورات في تشكيل حكومة سياسية، وهي مبدئياً تحظى بدعم حركة النهضة.

وتحتاج الحكومة إلى الأغلبية المطلقة (109 أصوات من أصل 217) لنيل الثقة.

وأضاف الغنوشي، في تصريحات نقلتها إذاعة "شمس.أف.أم" المحلية، أن "مكتب البرلمان سيعطي في حالة انعقاد واستعداد لتلقي مرسلة رئيس الحكومة المكلف الحبيب الجملي، وتحديد موعد رسمي للجلسة العامة لمنح الثقة".

وفشلت مساعي الجملي، الذي يقدم نفسه كشخصية مستقلة وهو مرشح الحزب الفائز في الانتخابات التشريعية حركة النهضة الإسلامية، في التوصل

تونس - أعلن رئيس البرلمان التونسي راشد الغنوشي، الخميس، عن احتمال تنظيم جلسة عامة السبت لمنح الثقة للحكومة الجديدة التي يجري تشكيلها.

وقال الغنوشي إنه "من المتوقع أن يعلن رئيس الحكومة المكلف الحبيب الجملي الجمعة عن حكومته على أن تعرض على البرلمان السبت من أجل التصويت لنيل الثقة".

جنازة قايد صالح.. حالة وجدانية أم تزكية لمشروع السلطة

تحول إلى متصدر لائحة المطلوبين للشارع المنتفض في الأشهر الأخيرة، على خلفية ما سمي بـ "تجديده للنظام القائم وتجاهل مطالب الحراك"، وهو صلب الاختلاف على شخصيته بين الجزائريين، فإسقاط رمز نظام الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، وحفظ دماء الجزائريين، قابله تضيق على الحريات وممارسات قمعية وفرض مخرج أحادي للآزمة.

ويعتبر ناشطون سياسيون أن الحراك الشعبي يمر بمنعرجات حاسمة في الأسابيع الأخيرة، فهو مطالب بالحفاظ على سلميته لإجهاض دعوات الانزلاق الأمني، والتأكيد على شرعية مطالبه السياسية.

لكن في المقابل تراهن جهات موالية للسلطة، على التسريع في استغلال الوبنة المرحلية لحسم صراع الميدان، لصالح المقاربة القائلة بفرض المعطيات الجديدة التي أفرزتها الجنازة، وإجبار الشارع على فسح المجال أمام الحياة العادية وأمام مؤسسات الدولة بغية التفرغ لتسيير الشأن العام.

الماضي، لاسيما في ظل فشله في تحقيق تصعيد بإمكانه إيلاء السلطة وإرغامها على تقديم تنازلات جديدة، لكنه مع ذلك صمد أمام معوقات كبيرة طيلة الأشهر الماضية خاصة أمام الحملة الإعلامية الضخمة التي تشن عليه في الإعلام والمنصات الإلكترونية، ومناورات اختراقه وتفكيكه.

ومع ذلك يسجل على السلطة أنها عجزت عن تعبئة الشارع، وحتّى لجونها لفبكة مسيرات شعبية لدعم الانتخابات وتأييد توجهات المؤسسة العسكرية خلال الأسابيع الماضية، لم يحقق التوازن الميداني، بينما في المقابل لم تفعل إجراءات التشديد والقمع في تقليص زخم الحراك المعارض.

ويبدو أنها لم تحقق الصدمة اللازمة في صفوف الطرف الآخر، إلا بفقدان أبرز رموزها خلال المرحلة الماضية، وهو الجنرال قايد صالح الرجل الذي تصدر الواجهة ومسك بمقاييد الأمور في مؤسسات الدولة، وتطلعت له جنازة تاريخية.

ورغم أنه كان يمثل رمزية التحول المنشود بالبلاد خلال الأسابيع الأولى،

السلطة في تسيير الأزمة والتعبير عن الرضا بالمخارج التي آلت إليها، من خلال الحضور القوي لجنازة فقيد قيادة الأركان، أو البقاء في الشارع للتعبير عن الاحتجاج المتواصل ضد السلطة.

ويتزامن، الجمعة، مع الأسبوع الخامس والأربعين من عمر الحراك الجزائري، وسيكون الزخم الشعبي مقياساً حاسماً لحسم التوجهات السياسية في البلاد، بعد اللغط الذي أحاط بالانتخابات الرئاسية الأخيرة، وتزامنها مع مظاهرات شعبية قوية رافضة لها.

وإن اختلفت ظروف التعبئة الشعبية في الحالتين، حيث حظي الحضور لجنازة الجنرال الراحل بتسهيلات ودعم لوجستي من طرف مؤسسات رسمية وأهلية، فإن قراءات ذهبت إلى اعتبارها مشاركة وجدانية للعزاء والترحم والتعبير عن عدم شخصنة الصراع، ولو كان الأمر يتعلق بتزكية سياسية لخيارات السلطة لكان الحضور قوياً بنفس الزخم في الاستحقاق الرئاسي.

وتعترض الحراك الشعبي تحديات كثيرة منذ انطلاقته في شهر فبراير

التي قدمت لتدويع الجنرال الراحل قايد صالح بمقبرة العالية، تقدم تفويضها للجيش من أجل إنهاء الحالة المذكورة، وفيما اعتبرها الكثير من أنصار البروباغندا التي أحاطت بجنازة الجنرال الراحل، على أنها تقاضة بين الشعب وجيشه، وتكريس للثقة بين الطرفين، فإن آخرين اعتبروها مقدمة لبروز تيار يريد الدفع بالجيش للاستيلاء مع الشارع واستئناس سيناريو العشرية الحمراء.

ويرى هؤلاء أن مؤسسات الدولة مدعوة للوقوف الصارم أمام هذا الخطاب، خاصة وأن نفس الشخص ورد أمام الجمع في التسجيل المذكور، "سقط رأس كل من يخرج الجمعة"، وهو تهديد عجز عن رؤية استثنائية بقيت معزولة طيلة الأشهر الماضية، لكنها طفت إلى السطح، حيث سبق لأحد أعوان الأمن في شركة حكومية أن هدد في تسجيل له بنفس الأسلوب، ولوّح بسلاح مسدس رشاش (كلاشكوف) يستعمله في وظيفته.

وتتجه الأنظار إلى استيضاح الموقف الشعبي، إن كان تزكية لمشروع

صابر بليدي

الجزائر - أعاد الحضور الشعبي الكثيف لجنازة قائد أركان الجيش الجزائري الجنرال أحمد قايد صالح، الحديث عن مستقبل الحراك الشعبي المستمر منذ أكثر من عشرة أشهر، ففيما يعتبرها البعض أمراً طبيعياً قياساً بالطبع الوجداني للفرق الجزائري،



يذهب آخرون إلى أنها استفتاء شعبي مباشر على خيارات السلطة. وتضاربت ردود الفعل حول تسجيل تبادل بقوة على شبكات التواصل الاجتماعي في الجزائر، حول شخص حاول التقرب من القائد الجديد لأركان الجيش الجزائري الجنرال سعيد شنقريجة، طالبا منه "التدخل لإنهاء حالة الحراك الشعبي، وأن الجحافل

تساؤلات عن مستقبل الحراك في الجزائر